

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/WG.6/5/BLZ/1
18 February 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الخامسة

جنيف، ٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ١٥ (أ) من مرفق قرار
مجلس حقوق الإنسان ١/٥*

بليز

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

أولاً - المقدمة والمنهجية

- ١- تلتزم بليز التزاماً قاطعاً بحماية وتعزيز حقوق الإنسان كما يتجلى ذلك في دستورها وتشريعاتها المحلية، وانضمامها إلى المعاهدات الدولية، والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية القائمة.
- ٢- وغرست ثقافة بليز وتاريخها الديمقراطي وتقاليدھا القانونية في مجتمع بليز وحكومتها احتراماً عميقاً لحقوق الإنسان الأساسية التي يتضمنها الجزء الثاني من دستور بليز. ويحرص سكان بليز ذاتهم على صون حقوق أساسية مثل الحق في التجمع والحق في حرية التعبير والحق في محاكمة عادلة.
- ٣- وبليز، بصفتها بلداً نامياً، تعتبر أن التنمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإعمال حقوق الإنسان وهي تجعل الحق في التنمية حقاً أساسياً في حد ذاته كما ينص على ذلك إعلان الحق في التنمية. وبناءً على ذلك، دأبت حكومة بليز على اعتماد نهج يستند إلى حقوق الإنسان في تخطيط التنمية وفي تقديم الخدمات الاجتماعية وفي صياغة وتنفيذ السياسات العامة.
- ٤- وأعدت بليز تقريرها الوطني للاستعراض الدوري الشامل وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات بموجب الاستعراض الدوري الشامل، المقرر ١٠٢/٦ المعمم الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.
- ٥- وكانت وزارة الخارجية والتجارة الخارجية ووزارة المدعي العام لبليز مسؤولتين عن تنسيق المشاورات مع الوزارات الحكومية والمؤسسات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة وعن إعداد التقرير النهائي. وأجريت المشاورات أثناء الصياغة الأولية للتقرير، ثم قبل إتمامه، وستواصل أثناء إعداد بليز مرحلة الحوار التفاعلي للاستعراض الدوري الشامل.

ثانياً - معلومات أساسية عن البلد

ألف - الهيكل السياسي والاجتماعي

- ٦- تحد إقليم بليز شمالاً المكسيك وجنوباً وغرباً غواتيمالا، وشرقاً البحر الكاريبي. وتتألف بليز من ست مقاطعات تغطي منطقة مساحتها ٨ ٨٦٦ ميلاً مربعاً. وأكبر تلك المقاطعات هي مقاطعة بليز التي يبلغ عدد سكانها ٢٠٠ ٩٣ نسمة يتركزون أساساً في مدينة بليز. وثاني أكبر المقاطعات هي مقاطعة كايو التي يبلغ عدد سكانها ٤٠٠ ٧٣. وتقع عاصمة بليز، مدينة بلموبان، في كايو.
- ٧- ويبلغ عدد سكان بليز، وهو بلد متعددة الأعراق ومجتمع متعدد اللغات، زهاء ٣١١ ٥٠٠ نسمة، يتألفون من الكريول، والغاريفونا، والمستيزو، والإسبان، والمايا، والإنكليز، والمنونيين، واللبنانيين، والصينيين والوافدين من الهند الشرقية. والمجموعات العرقية المهيمنة هي الكريول - المنحدرون من المستوطنين البريطانيين الأوائل والرقيق الأفريقي - ويمثلون نسبة تناهز ٣٠ في المائة من السكان، والمستيزوس - المنحدرون من المكسيكيين وسكان مايا يوكاتاك - ويمثلون نسبة ٤٠ في المائة من السكان. وتمثل مجموعة غاريفونا، التي ينحدر سكانها من رقيق أفريقيا وهنود منطقة

البحر الكاريبي وأراواك، نسبة ٦,٦ في المائة أخرى من السكان، بينما تمثل مجموعات يوكاتاك وموبان وكاكشي الأمريكية الهندية نسبة ٩ في المائة أخرى. ويشكل الصينيون، الذين يبلغ عددهم ٦٠٠٠ نسمة، مجتمعات محلية منفصلة، شأنهم شأن الوافدين من الهند الشرقية والمنونيين.

٨- وبليز دولة ديمقراطية برلمانية أُقيمت على نمط نظام وستمنستر. وسلطات الحكومة الثلاث هي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية. ورئيسة الدولة هي ملكة بريطانية، يمثلها في بليز الحاكم العام. ويُنتخب أعضاء البرلمان بواسطة انتخابات حرة ونزيهة تنظم كل خمس سنوات على أقصى تقدير. ويشكل السلطة التنفيذية الحزب السياسي الذي يحكم الأغلبية في البرلمان. واستقلال النظام القضائي مكرس في الدستور.

٩- وتتألف السلطة التشريعية في بليز من الجمعية الوطنية، التي تضم مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ. ويتألف مجلس النواب من ٣١ عضواً منتخباً. ويتألف مجلس الشيوخ من ١٣ عضواً يعينون على النحو التالي: ستة أعضاء يعينهم الحاكم العام بناء على مشورة رئيس الوزراء؛ وثلاثة أعضاء يعينهم الحاكم العام بناء على مشورة زعيم المعارضة، وعضو واحد عن كل هيئة من الهيئات التالية بناء على مشورة مجلس الكنائس، وغرفة بليز للتجارة/مكتب الأعمال التجارية والنقابات/المنظمات غير الحكومية.

١٠- وتوجه الحكومة السلطة التنفيذية التي يترأسها رئيس الوزراء، ويعين الحاكم العام الحكومة بناء على مشورة رئيس الوزراء. والحكومة هي "الأداة التنفيذية الرئيسية للسياسة العامة التي تنتهجها الدولة وتراقبها، وهي مسؤولة بصورة جماعية أمام الجمعية الوطنية..."^(١).

١١- وبليز أيضاً نظام حكم محلي يتألف من مجلسين بلديين، وسبعة مجالس بلدات وشبكة تتألف من ١٩٢ من المجالس القروية ومجالس المجتمعات المحلية. ويغطي المجلسان البلديان - بليز وبلموبان - إضافة إلى مجالس البلدات السبعة الأخرى السكان الحضريين في مقاطعات البلد الإدارية الست. وتغطي المجالس القروية البالغ عددها ١٨٠ مجلساً ومجالس المجتمعات المحلية البالغ عددها ١٢ السكان الريفيين في مختلف المقاطعات. وفي مقاطعة توليدو وأجزاء أخرى من بليز الجنوبية، يوجد نظام عمّد يجري العمل به إلى جانب المجالس القروية.

١٢- ويُنتخب رؤساء البلديات وأعضاؤها في مجالس البلدات وفي المجلسين البلديين بالاقتراع المباشر. وتدوم ولايتهم في جميع البلديات ثلاث سنوات. ويضطلع رؤساء البلديات (باستثناء رئيس بلدية مدينة بليز) بدور تنفيذي ويعينون بصفتهم كبار الموظفين التنفيذيين. وتحدّد مجالسهم أجورهم واستحقاقاتهم. ويتلقى الأعضاء الآخرون علاوة تحددتها مجالسهم. ويجب على جميع المجالس أن تنتخب نواباً لرؤساء البلديات من بين أعضائها.

١٣- وبدأ العمل بالمجالس القروية في الخمسينات ولم تنظم رسمياً إلا بقانون المجالس القروية لعام ١٩٩٩. والقرية التي كانت قائمة واعترفت بها الحكومة قبل صدور قانون عام ١٩٩٩ تعتبر قرية بموجب هذا القانون. ويجب أن تضم القرية الجديدة ما لا يقل عن ٢٠٠ ناخب يحق لهم التصويت لتعتبر قرية. وتنشأ القرى الجديدة بموجب أوامر وزارية. وينتخب القرويون المسجلون بالاقتراع المباشر ستة أعضاء في المجلس القروي ورئيساً يتولّى رئاسة المجلس. وينتخب أعضاء المجلس القروي نائباً للرئيس، وأميناً وأمين مال من بينهم. ويجب أن يجتمع المجلس فصلياً على الأقل وأن تكون الاجتماعات علنية. وتتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة.

١٤ - ونظام العمد هو جزء من هيكل الحكم المحلي في بليز. ويركز على القضايا القانونية في مقاطعة قضائية معينة. وتدير هذا الشكل من أشكال الحكم المحلي المحاكم الأدنى درجة وفقاً للفصل ٧٧ من قوانين بليز وينفذه خمسة أفراد شرطة من القرية على أساس طوعي. والواقع أن العمد هم بمثابة قضاة محليين يعملون على صعيدي القرية والمجتمع المحلي. ويختلفون عن رؤساء القرى نظراً إلى أنهم يضطلعون بدور قضائي تدفع لهم الحكومة بموجبه راتباً بسيطاً. ولهم سلطة تحديد الأشخاص الذين يقيمون في القرية وبإمكانهم أن يدعو إلى تطهير مجتمعي للقرية. وهم مسؤولون عن إدارة الأراضي المجتمعية ويعملون بمثابة موظفي مدارس. وبينما تمارس مجتمعات مايان المحلية، بما فيها مجموعتا موبان وكاتشي في جنوب بليز، هذا الشكل من أشكال الإدارة المحلية، فإن النظام القضائي للعدم لا يقتصر على المايا. وبإمكان أي مجتمع محلي ريفي أن يعتمد نظام العمد طالما التمس المواطنون من السلطات المعنية تنفيذه. وتكلف المحكمة الأدنى درجة، أساساً، بصون القانون والنظام ويؤذن لها بالنظر في قضايا الجرائم البسيطة المرتكبة في إطار ولايتها القضائية وإصدار أحكام بشأنها. وبناءً على ذلك، يمكن للعدم أن يبتوا في النزاعات وأن يصدروا عقوبات بشأن الأفعال المشينة والجرائم البسيطة. وتعين الحكومة العمد كل سنتين.

باء - الإطار القانوني والمؤسسي

١٥ - يعتبر دستور بليز قانونها الأعلى. ويضمن الدستور في جزئه الثاني حماية الحقوق والحريات الأساسية، بما فيها حماية حق الفرد في الحياة، وحماية حريته الشخصية، وحماية القانون له، وحماية الفرد من المعاملة اللاإنسانية، وحمايته من الرق والسخرة، وحمايته من تفتيش واقتحام بيته على نحو تعسفي، وحماية حرية التنقل، وحماية حرية الوجدان، وحماية حرية التعبير، وحماية حرية التجمع وتكوين الجمعيات، وحماية الحق في الحياة الخاصة، وحماية حرية العمل، والحماية من التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الأصل أو الآراء السياسية، أو اللون أو المعتقد، والحماية من انتزاع الملكية، ويتضمن الدستور أحكاماً عن فترات حالات الطوارئ، وحماية الأشخاص المحتجزين بموجب قانون الطوارئ. ووفقاً للأحكام الخاصة بحماية القانون، ينص الدستور على أن جميع الأشخاص سواسية أمام القانون ويحق لهم تلقي حماية متساوية للقانون دون أي تمييز.

١٦ - كما يقضي الدستور في الباب ٢٠ من الجزء الثاني، بأنه يمكن لأي فرد يزعم انتهاك أي حق من الحقوق الأساسية الواردة في الجزء السالف الذكر أن يتقدم بشكوى إلى المحكمة العليا لإنصافه. كما يمكن الطعن في أي قرار صادر عن المحكمة العليا لدى محكمة الاستئناف ولدى اللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص عند الاقتضاء.

١٧ - وينص الباب ٩٤ من الدستور على إنشاء محكمة العدل العليا ومحكمة الاستئناف. ويرأس السلطة القضائية قاضي القضاة الذي تناط به المسؤولية الشاملة لإقامة العدل. وللمحكمة العليا اختصاص أصلي غير محدود للنظر في أي دعاوى مدنية أو جنائية بموجب أي قانون والبت فيها. وفي إطار اختصاصها الجنائي، يجلس قاضٍ إلى جانب هيئة محلفين تتألف من اثني عشر عضواً في قضايا الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام، وتسعة أعضاء في قضايا الجرائم التي لا يعاقب عليها بالإعدام. وتعد المحكمة، في إطار ممارسة اختصاصها الجنائي، أربع جلسات أو أربع دورات أثناء السنة التقويمية في كل مقاطعة من المقاطعات القضائية الثلاث التي يحددها قانون محكمة العدل العليا - في المقاطعة الشمالية والمقاطعة الجنوبية ومقاطعة الوسط. والهدف من ذلك هو التيسير ومشاركة جميع المواطنين في هيئات المحلفين في جميع أنحاء البلد. وبهذه الطريقة بالذات، يمكن للأشخاص المتهمين أن يحاكموا من جانب نظرائهم، وهو المبدأ الأساسي في نظام المحاكمة بهيئات المحلفين.

١٨- وللمحكمة العليا اختصاص الاستئناف في جميع القضايا التي جرى البت فيها في محاكم من الدرجة الأدنى وفيما يتعلق بما شاب الأحكام الصادرة عن هذه المحاكم من سوء توجيه أو سوء حكم. ويوجد في كل مقاطعة رئيسية ما لا يقل عن محكمة واحدة من الدرجة الأدنى أو محكمة جزئية ومحكمة أسرة.

١٩- وتمارس محكمة الاستئناف اختصاص الاستئناف في الأحكام الصادرة عن المحكمة العالية والمحكمة الجزئية ولها صلاحيات وسلطات سماع دعاوى الاستئناف في القضايا المدنية والجنائية والبت فيها. ويمكن لمحكمة الاستئناف أن تعقد جلساتها في بليز في حدود أربع مرات سنوياً. ومحكمة الاستئناف النهائي في بليز هي اللجنة القضائية لمجلس الملكة للمملكة المتحدة. كما اعترفت بليز بالاختصاص الأصلي لمحكمة العدل الكاريبية، أي تفسير معاهدة شاغاراماس بصيغتها المعدلة. وتحكم هذه المعاهدة إدارة الجماعة الكاريبية، بما فيها السوق والاقتصاد الموحدان التابعان لها.

٢٠- ويتضمن دستور بليز وقوانينها مجموعة واسعة من الحقوق الأساسية. وتنفذ بعض التشريعات، تحديداً، أحكام معاهدات دولية، ومن هذه التشريعات قانون الإبادة الجماعية، وقانون اللاجئين، وقانون الاختطاف الدولي للأطفال، وقانون اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وقانون جمعية الصليب الأحمر لبليز، وقانون (حظر) الاتجار بالأشخاص. وينص قانون (إنفاذ) قرارات واتفاقيات الأمم المتحدة، بوجه عام، على إنفاذ قرارات الأمم المتحدة في بليز. وفيما يلي تجميع للتشريعات التي سنت بهدف حماية حقوق وحرريات الإنسان الأساسية في بليز:

قانون التفسير - الفصل ١

دستور بليز - الفصل ٤

قانون أمين المظالم - الفصل ٥

قانون (تعديل) حرية الإعلام - الفصل ١٣

قانون (إنفاذ) قرارات واتفاقيات الأمم المتحدة - الفصل ٢٤

قانون المعاشات - الفصل ٣٠

معاشات الأرملة والأطفال - الفصل ٣٢

قانون التعليم - الفصل ٣٦

قانون الصحة العامة - الفصل ٤٠

قانون معاشات معلّمي المدارس - الفصل ٤٢

قانون الضمان الاجتماعي - الفصل ٤٤

قانون مؤسسات الخدمات الاجتماعية - الفصل ٤٥

قانون المجالس القروية - الفصل ٨٨

قانون محكمة الاستئناف - الفصل ٩٠

محكمة العدل العليا - الفصل ٩١

- محاكم الأسرة - الفصل ٩٣
- قانون البيّنات - الفصل ٩٥
- قانون إجراءات الاتهام - الفصل ٩٦
- القانون الجنائي - الفصل ١٠١
- الحماية من التحرش الجنسي - الفصل ١٠٧
- الإبادة الجماعية - الفصل ١١٠
- المجرمون الأحداث - الفصل ١١٩
- المجرمون المفرج عنهم تحت المراقبة - الفصل ١٢٠
- قانون (إصلاح أطفال) المؤسسات المصادق عليها - الفصل ١٢١
- قانون الدفاع - الفصل ١٣٥
- قانون السجون - الفصل ١٣٩
- قانون ترخيص بيع المشروبات المسكرة - الفصل ١٥٠
- قانون الهجرة - الفصل ١٥٦
- قانون الجنسية البلجيكية - الفصل ١٦١
- قانون اللاجئين - الفصل ١٦٥
- قانون الأسر والأطفال - الفصل ١٧٣
- قانون الزواج - الفصل ١٧٤
- قانون (حماية) الأشخاص المتزوجين - الفصل ١٧٥
- قانون ملكية النساء المتزوجات - الفصل ١٧٦
- اختطاف الأطفال على الصعيد الدولي - الفصل ١٧٧
- العنف المتزلي - الفصل ١٧٨
- إدارة الممتلكات - الفصل ١٩٧
- قانون الوصايا - الفصل ٢٠٣
- قانون العمل - الفصل ٢٩٧
- المنازعات التجارية (التحكيم والتحقيق) - الفصل ٢٩٩
- النقابات - الفصل ٣٠٠

قانون مجلس الأجور - الفصل ٣٠٢

قانون التعويضات للعمال - الفصل ٣٠٣

اتفاقيات منظمة العمل الدولية - الفصل ٣٠٤-٠١

قانون جمعية الصليب الأحمر لبليرز - الفصل ٣٠٩

المنظمات غير الحكومية - الفصل ٣١٥

السجل العام - الفصل ٣٢٧

قانون إصلاح نظام العقوبات (العقوبات البديلة)

المؤسسة الوطنية للثقافة والتاريخ - الفصل ٣٣١

قانون (حظر) الاتجار بالأشخاص

قانون منع الفساد

٢١- وبالإضافة إلى التشريعات، فإن بليز طرف في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري الملحق بها، واتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة والقضاء عليه، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الملحقين بها، واتفاقية البلدان الأمريكية المتعلقة بالتزامات النفقة، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وتستعرض الحكومة حالياً اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٢- وبليز طرف كذلك في الاتفاقيات الدولية الرئيسية المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، وتهريب المهاجرين، ووضع اللاجئين، واتفاقيات منظمة العمل الدولية، واتفاقيات لاهاي بشأن التبيخي واختطاف الأطفال على الصعيد الدولي، واتفاقيات البلدان الأمريكية بشأن إعادة القصر على الصعيد الدولي وتبني القصر وغيرها من معاهدات القانون الإنساني الدولي مثل اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الملحق بها.

٢٣- ويتألف الهيكل الأساسي لحقوق الإنسان من الجوانب القانونية والمؤسسية على السواء. وتشمل الجوانب القانونية الضمانات الواردة في الدستور، وأحكام قوانين بليز والتزاماتها الدولية. وتشمل الجوانب المؤسسية المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على السواء. وأكثر المؤسسات مشاركة على الصعيد الحكومي، من بين المؤسسات الحكومية، هي وزارة التنمية البشرية والتحول الاجتماعي. وتُكَلِّف الوزارة ذاتها باعتماد نهج قائم على الحقوق في إتاحة الخدمات الاجتماعية وحماية المجموعات الضعيفة وتشرف على ثلاث إدارات هي: إدارة الخدمات البشرية، وإدارة إعادة التأهيل المجتمعي وإدارة شؤون المرأة. وبالرغم من الدور الأساسي الذي تضطلع به وزارة التنمية البشرية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، فإن للعديد من الوزارات الأخرى برامج تؤثر في التمتع بهذه الحقوق والحريات الأساسية بما فيها الوزارات المعنية بالتعليم، والسكن والتنمية الحضرية، والشباب، والرياضة والثقافة، والتنمية الاقتصادية، والصحة، والعمل، والحكم المحلي، والتنمية الريفية، والأمن الوطني، وتحسين الإدارة.

٢٤- وفي عام ١٩٩٩، أنشئ مكتب مستقل لأمين المظالم. وبموجب أحكام قانون أمين المظالم، يُكلّف أمين المظالم بالتحقيق في مزاعم الفساد، والأعمال غير المشروعة والإجراءات التي تتخذها سلطة معينة وتؤدي إلى إصابة أو حيف أو إساءة والإبلاغ عنها. ويمكن لأمين المظالم أن يُبادر بنفسه إلى التحقيق أو أن يقوم بذلك عند تلقي مكتبه شكوى. كما اضطلع أمين المظالم بدور نشط في تعزيز حقوق الإنسان في بليز. وعُيّنت أمينة مظالم جديدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وأُعربت عن عزمها على تعزيز المكتب.

٢٥- وأُنشئت إدارة الشؤون الداخلية للشرطة من أجل تيسير التحقيق الشفاف في أعمال أفراد الشرطة، وفي شكاوى المواطنين وتوفير سبيل لإنصاف المتضررين من الأفعال غير المشروعة التي ترتكبها الشرطة، اعترافاً بأن أداء دائرة الشرطة يتضمن جميع جوانب عملياتها الهادفة إلى إنفاذ القوانين المتعلقة بحماية الأمان العام، وحماية حقوق الإنسان والممتلكات، وفي الوقت نفسه صون الأمن.

٢٦- وتقوم مجموعة صغيرة بل نشطة نسبياً من المنظمات غير الحكومية، التي تُكرّس أعمالها لمختلف جوانب حقوق الإنسان، بدور هام في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في بليز. وعمل هذه المنظمات غير الحكومية، مثل جمعية النهوض بالتعليم والبحث، ولجنة حقوق الإنسان في بليز، وشبكة قضايا المرأة، يشمل الدعوة والتعليم والتوعية العامتين وتنفيذ البرامج.

٢٧- وعملت جمعية النهوض بالتعليم والبحث ولجنة حقوق الإنسان في بليز على مر السنين الماضية في مجالات التثقيف، والتوعية العامة بحقوق الإنسان والدعوة لها. ولجنة حقوق الإنسان في بليز نشطة بالخصوص في قضية حقوق السجناء. وكانت جمعية النهوض بالتعليم والبحث سباقة في تعميم حقوق المواطن وحقوق الإنسان للاستفادة إلى أقصى حد من أثر توعية الجمهور. وكان للمنظمتين تأثير كذلك عن طريق الدعوة في عملية وضع السياسات.

٢٨- وشبكة قضايا المرأة هي منظمة جامعة لمنظمات غير حكومية تعمل في مجال القضايا المعنية بالمرأة والطفل. وكانت الشبكة نشطة جداً في تعزيز حقوق المرأة، والتوعية بالعنف القائم على نوع الجنس وبفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وفي عام ٢٠٠٧، قدمت الشبكة تقريراً نظرياً عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. واللجنة الوطنية لشؤون المرأة هي مؤسسة شبه حكومية مكلفة حصراً بتعزيز ورصد وتقييم الامتثال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من الالتزامات الوطنية والإقليمية والدولية التي تتعلق بأوضاع المرأة بما فيها اتفاقية بليم دو بارا.

٢٩- واللجنة الوطنية المعنية بشؤون الأسرة والطفل هي مؤسسة رسمية مكلفة بموجب قانون الأسرة والطفل بتعزيز ورصد وتقييم امتثال بليز لالتزاماتها الوطنية والدولية تجاه الأطفال. وهذه اللجنة هي الهيئة الرئيسية للتنسيق وتقديم المشورة إلى الحكومة بشأن قضايا الأسرة والطفل. وتسترشد اللجنة في عملها باتفاقية حقوق الطفل وبالترام بليز بتنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة المعنية بالأطفال المعنونة عالم صالح للأطفال، كما تسترشد بالأهداف الإنمائية للألفية، وإطار عمل داكار من أجل التعليم للجميع الذي اعتمده المنتدى العالمي للتربية، وقواعد بيجينغ.

٣٠- واللجنة الاستشارية الوطنية للتنمية البشرية هي لجنة استشارية متعددة القطاعات مكلفة بتقديم المشورة في مجال السياسات إلى الحكومة بشأن قضايا التنمية بالاستناد إلى نهج شامل يتضمن اعتبارات حقوق الإنسان، والتنمية

المستدامة والأهداف الإنمائية. واللجنة الاستشارية قادرة على تحديد قضايا، وتقديم المشورة في مجال السياسات وإجراء دراسات وتحليل وتكليف جهات أخرى بالقيام بها لإنارة المواقف المقترحة في مجال السياسات.

ثالثاً - تعزيز وحماية حقوق الإنسان

ألف - حقوق المرأة

٣١- حققت بليز تحسينات هامة في تطوير وتعزيز حقوق المرأة، وفي تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامجها وفي تمكين المرأة عامةً. وتنسق إدارة شؤون المرأة الوفاء بالالتزامات الناجمة عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة والقضاء عليه. وتكلف اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة بضمان الامتثال للالتزامات، وسعت الحكومة أخيراً إلى منح اللجنة صبغة مؤسسية بإنشاء أمانة فنية لها لأول مرة منذ أكثر من ٢٠ عاماً على قيامها.

٣٢- ويضطلع بالعمل الذي تقوم به إدارة شؤون المرأة مكتبها الرئيسي في مدينة بليز وموظفو النهوض بأوضاع المرأة في كل مقاطعة، الذين يعملون كفريق مع موظفين آخرين من وزارة التنمية البشرية مثل الأخصائيين الاجتماعيين من إدارة الخدمات البشرية وموظفي إدارة إعادة التأهيل المجتمعي و/أو البرنامج المجتمعي لتمكين الأيوين.

٣٣- ولا يزال العنف القائم على أساس نوع الجنس يمثل قلقاً بالغا. وتُتخذ عدّة تدابير باستمرار للحد من حوادث العنف القائم على نوع الجنس ولتحسين أثره في الأسرة. ونظمت إدارة شؤون المرأة، بالتعاون مع عدة منظمات غير حكومية شريكة، حملة توعية عامة وطنية متواصلة جامعة لمختلف وسائط الإعلام، بلغت ذروتها أثناء أسبوع المرأة في آذار/مارس وأثناء "سنة عشر يوماً من النشاط" في الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر من كل عام. واعتمد قانون جديد بشأن العنف المترلي في عام ٢٠٠٨ يلغي القانون السابق. ويوسع هذا القانون الجديد تعريف الإساءة ليشمل الإساءة المالية، ويتضمن أوامر حماية أطول وعقوبات أشد للأشخاص الذين ينتهكون هذه الأوامر، ويشمل الأشخاص الذين تربطهم علاقات زيارات بذويهم بصفتهن أشخاصاً يمكن إصدار أوامر ضدهم.

٣٤- ويقضي الجزء السادس من قانون التعليم في تشريعات بليز بتساوي فرص التحاق الذكور والإناث بجميع مستويات التعليم وبمراعاة نوع الجنس في أنظمة التعليم. وتتساوى معدلات التسجيل في المدارس الابتدائية بين الإناث والذكور تقريباً: فقد سجّل ٧٣٤ ٣٣ شاباً و ٢٧٣ ٣٢ فتاة أثناء السنة الدراسية ٢٠٠٧-٢٠٠٨. لكن عدد الفتيات يتجاوز عدد الشبان في كل من مستويي التعليم الثانوي والعالي؛ ففي مستوى التعليم الثانوي سجّل ١٦١ ٨ شاباً و ٩٤٦ ٨ فتاة؛ بينما سجّل في الكليات الجامعية من المرحلة الأولى ١٠٣ ١ شبان و ٦٣٥ ١ فتاة أثناء السنة الدراسية ٢٠٠٧-٢٠٠٨. إلا أن معدلات البطالة تبلغ لدى النساء نسبة ١٣,١ في المائة مقارنة بنسبة ٥,٨ في المائة فقط لدى الرجال.

٣٥- ومشاركة المرأة محدودة في الانتخابات السياسية. فلا توجد حالياً أي أنثى عضو في الحكومة أو في مجلس النواب. وعلى الصعيد البلدي توجد رئيستا بلديتين من بين سبعة رؤساء بلديات.

٣٦- وفي عام ٢٠٠٥، عدل قانون العمل وأصبح ينص على حق المرأة في الحصول على إجازة أمومة لفترة ١٤ أسبوعاً، بدل ١٢ أسبوعاً سابقاً، مع تقاضي أجر كامل كما تنص على ذلك اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٣/الاتفاقية المتعلقة بحماية الأمومة التي صدقت عليها بليز.

٣٧- وفي عام ٢٠٠٧، وضعت الخطة الوطنية للتصدي للعنف القائم على نوع الجنس للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. وتشير خطة العمل هذه إلى الالتزامات الدولية للحكومة إلى جانب صكوك إقليمية ودولية أخرى، وتستند إليها الحكومة في بذل جهود وطنية حازمة من أجل وضع حدٍّ للعنف القائم على نوع الجنس بجميع أشكاله في بليز.

٣٨- وفي عام ٢٠٠٥، بدأ العمل بسياسة الصحة الجنسية والإنجابية التي تركز على أشكال من التدخل لحماية وتعزيز الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بها. وتتناول هذه السياسة الهدف الإنمائي للألفية رقم ٥ لتحسين صحة الأم وترسم الخطوط العريضة لاستراتيجيات لتمكين المرأة من تكثيف الاستفادة من خدمات الصحة الإنجابية.

٣٩- ووُضعت "سياسة وطنية لنوع الجنس" صدقت عليها الحكومة في عام ٢٠٠٣. وترمي السياسة إلى تحقيق تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين بالقضاء على التمييز ضد المرأة في خمسة مجالات سياسات ذات أولوية، هي: الصحة، وتوليد الدخل والعمالة، والظروف المؤدية للعنف، والتعليم والتدريب على المهارات، والسلطة وصنع القرار.

٤٠- وفي عام ١٩٩٩، نظمت شبكة قضايا المرأة - بليز حملة توعية لزيادة الحد الأدنى للأجور لفائدة المساعدات العاملات في المحلات التجارية وعمال الخدمات المتزلية. وأثناء الحملة، أعادت وزارة العمل تشكيل مجلس أجور، وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ أُلغى أمر تنظيم الأجور لعام ١٩٩٣. وزيد الحد الأدنى للأجور من ١,٧٥ إلى ٢,٢٥ دولار للساعة. ونُظمت هذه الحملة في أعقاب التعليقات التي أبدتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن تقرير بليز الدوريين الأول والثاني. واستعرضت الشبكة الحد الأدنى للأجور مجدداً في عام ٢٠٠٦. وأُعيد تشكيل مجلس الأجور لاستعراض مستويات الحد الأدنى للأجور في بليز الذي لم يُراجع منذ عام ٢٠٠٢. ونُشر الصك القانوني رقم ١٤ لعام ٢٠٠٧ في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧. وعُدّل الأمر فأُلغى الحد الأدنى للأجور السابق وهو ٢,٢٥ دولار ليصبح ٣,٠٠ دولارات للساعة.

باء - حقوق الطفل

٤١- كانت بليز من أول البلدان التي صدقت على اتفاقية حقوق الطفل في أيار/مايو ١٩٩٠. ومنذ ذلك التاريخ، صدقت بليز كذلك على البروتوكولين الاختياريين الملحقين بها وهما: البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، إضافة إلى اتفاقات أخرى للبلدان الأمريكية تتعلق بحقوق الطفل. واللجنة الوطنية المعنية بشؤون الأسرة والطفل مكلفة بمتابعة الامتثال للالتزامات الناجمة عن اتفاقية حقوق الطفل وتضطلع ببرنامج عملها الخاص في مجالات الدعوة، والتثقيف العام، والإصلاح القانوني والرصد والتقييم.

٤٢- وفي عام ١٩٩٨، اعتمد قانون الأسرة والطفل ليُدْرَج أحكاماً محددة من اتفاقية حقوق الطفل في التشريع الوطني. وثمة حاجة إلى إدخال تعديلات على تشريعات أخرى لإنفاذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل على النحو الكامل. فقد جرى رفع سن المسؤولية الجنائية على سبيل المثال من ٩ إلى ١٢ سنة وسن الزواج بموافقة الوالدين من ١٤ إلى ١٦ عاماً. ويمكن قانون إصلاح نظام العقوبات (بدائل إصدار العقوبات) من إصدار عقوبات لا تقضي بالسجن للشبان ولمرتكبي جنح لأول مرة. لكن تم تحديد ثغرات أخرى، ووضعت خطط لإدخال التعديلات اللازمة. وتجري مشاورات مع أصحاب المصلحة بشأن التعديلات المقترحة على القانون الجنائي، وقانون المجرمين الأحداث وغيرهما من التشريعات الرامية إلى تحسين حماية حقوق الأطفال الذين يتعرضون للإساءة وحماية الأطفال الجانحين.

٤٣- وأُجري عمل هام لتوعية الأطفال والأسر وعامة الجمهور باتفاقية حقوق الطفل. وأعدت اللجنة الوطنية المعنية بشؤون الأسرة والطفل وبيّرت برنامجاً إذاعياً، "Kid O'Rama"، لصالح الأطفال، يقدمه الأطفال للتوعية بحقوقهم والتشجيع على مشاركتهم في النهوض بها.

٤٤- واعتمدت خطة عمل وطنية للأطفال والمراهقين للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٥ تتضمن المجالات ذات الأولوية للنهوض بحقوق الطفل وتطويرها في ستة مجالات رئيسية، وهي: التعليم، والصحة، وحماية الطفل، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأسرة والثقافة. وتحظى خطة العمل الوطنية بدعم كل من الأحزاب السياسية بما يضمن لها الاستمرار إذا طرأ تغيير على إدارة الحكومة أثناء الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٥.

٤٥- وتقوم اللجنة الوطنية المعنية بشؤون الأسرة والطفل، باستمرار، برصد وتقييم تنفيذ أصحاب المصلحة والمسؤولين لخطة العمل الوطنية للأطفال والمراهقين. وقد بلغت خطة العمل الوطنية الآن عامها الخامس من التنفيذ وتجري اللجنة الوطنية المعنية بشؤون الأسرة والطفل عملية استشارة لتقييم وضع التنفيذ والوقوف على الشواغل التي تتطلب تعديلات أو تدخلات.

٤٦- وقامت اللجنة الوطنية المعنية بشؤون الأسرة والطفل بتدخلات محددة في بليز الجنوبية، بما فيها الإشراف على مشروع ناجح في مقاطعة توليدو، بمساعدة منظمة العمل الدولية، ومكّن هذا المشروع من تحويل الأطفال العمال إلى نظام التعليم الرسمي. وللجنة الوطنية المعنية بشؤون الأسرة والطفل كذلك "برنامج مقدمي الرعاية الجوالين" الذي ينشر مقدمي رعاية مدرّبين في القرى الجنوبية لمساعدة الأبوين على توفير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

جيم - الاتجار بالأشخاص

٤٧- بالرغم من أن التقييمات النوعية^(٢) بيّنت أن الاتجار بالأشخاص لا يمثل مشكلة هامة في بليز، فقد اتخذت الحكومة تدابير لمكافحة إدراكاً منها لمشكلة الاتجار العالمية. ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٣، اعتمد قانون (حظر) الاتجار بالأشخاص، وأنشئت لجنة معنية بمكافحة الاتجار بالأشخاص تسهر على تنسيق تصدي الحكومة لهذه المشكلة.

٤٨- وركز تصدي بليز لمسألة الاتجار بالأشخاص على الوقاية والحماية والمقاضاة. ففي مجال الوقاية، نُظمت حملة توعية وطنية عامة طوال السنة متعددة الوسائط باللغتين. وفي مجال الحماية، خصصت الحكومة ملجأين لضحايا الاتجار دون غيرهم، وأمنت استفادة الضحايا من مجموعة واسعة من الخدمات الاجتماعية بما فيها الرعاية الطبية، وخصصت ميزانية لرعاية الضحايا. ولا تزال المقاضاة تمثل تحدياً. فقضايا الاتجار بالأشخاص التي برزت لم تؤد حتى الآن بوجه عام إلى إدانات. وللتصدي لهذا الضعف، ترمع اللجنة المعنية بمكافحة الاتجار بالأشخاص التركيز على مهارات الاستجواب القضائي، وتقنيات الادعاء والتحقيق.

٤٩- وتسليماً بالصلة القائمة بين الاتجار بالأشخاص والجريمة المنظمة عبر الوطنية، يمثل التعاون الإقليمي جزءاً جوهرياً من الاستراتيجية التي تتبعها بليز في مكافحة الاتجار بالأشخاص. لذلك، تعاونت بليز مع البلدان المجاورة على إعادة الضحايا إلى أوطانهم، وعلى تبادل أفضل الممارسات والخبرات. واعتمد المؤتمر الإقليمي بشأن الهجرة مبادئ توجيهية للحماية الخاصة بغية تيسير إعادة الأطفال ضحايا الاتجار إلى أوطانهم. وتلتزم بليز بهذه المبادئ.

دال - الثقافة

٥٠- يكفل الدستور حق المشاركة في الحياة الثقافية. وبليز مجتمع متعدد الثقافات يتألف من نحو ١٢ مجموعة عرقية مختلفة. وكل مجموعة حرة في النهوض بثقافتها وتقاليدها والحفاظ عليها وهي تقوم بذلك.

٥١- وفي عام ٢٠٠٣، أنشأت حكومة بليز المعهد الوطني للثقافة والتاريخ لتنسيق حماية وتعزيز الثقافة والمعالم التاريخية والآثار والفنون في بليز والإشراف عليها. ولهذا المعهد أربعة فروع رئيسية، وهي: لجنة الأشرطة السينمائية في بليز، ومعهد الفنون الابتكارية، ومتاحف بليز ودور الثقافة، ومعهد علم الآثار، ومعهد البحوث الاجتماعية والثقافية.

٥٢- وبليز عضو كامل العضوية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وأنشئت لجنة وطنية لليونسكو في بليز، وقد باشرت عملها. وبليز دولة طرف في عدة اتفاقيات لليونسكو، بما فيها اتفاقية حماية التراث الحضاري والطبيعي العالمي، واتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي، والاتفاقية المتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة، واتفاقية مناهضة التمييز في التعليم والاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف. ووفقاً لاتفاقية التراث العالمي، أُضيف الحاجز المرجاني في بليز إلى قائمة التراث العالمي. وفي عام ٢٠٠١، أعلنت اليونسكو لغة ورقص وموسيقى غاريفونا كروائع من التراث غير المادي.

٥٣- كما تُدمج الثقافة في نظام تعليم بليز عن طريق برامج التعليم الثقافية المشتركة باللغتين. وهناك ثلاث مدارس رائدة أدمجت الثقافة في مناهجها، وهي: مدرسة غيليزي غاريفونا ومدرسة غاريفونا الواقعة في دانغريغا، بمقاطعة ستان كريك، وهي مدرسة تدرس تقاليد ولغة غاريفونا؛ ومركز تومول كين للتعليم الذي يتيح تعليماً ثقافياً مشتركاً يستند إلى تقاليد ومعارف وفلسفة مجموعة سكان مايا.

هاء - الشيخوخة/المسنون

٥٤- تلتزم بليز بتنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة التي اعتمدت بمدريد في عام ٢٠٠٢ وكذلك الاستراتيجية الإقليمية لتنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة بما فيها صياغتها الواردة في إعلان برازيليا لعام ٢٠٠٧. وفي منتصف عام ٢٠٠٧، مثل المسنون نسبة ٦,٦ في المائة (٢١ ٢٨٥) من السكان.

٥٥- وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وضعت حكومة بليز واعتمدت سياسة وطنية تُعنى بالمسنين. وحددت تسعة مجالات برنامجية، وهي الآلية الوطنية، والتعليم ووسائل الإعلام، والصحة والتغذية، والرعاية الاجتماعية، وتأمين الدخل، والإسكان والبيئة، والأسرة، والشؤون القانونية والبحوث.

٥٦- وأنشئ المجلس الوطني للشيخوخة في شباط/فبراير ٢٠٠٣، وهو الآلية الاستشارية، وآلية الدعوة والتنسيق للحكومة ويعمل على تنفيذ ومتابعة وتقييم السياسة الوطنية المعنية بالمسنين.

٥٧- ولا يوجد حالياً تشريع يقتصر على حماية المسنين من التمييز والإساءة إليهم. ويعكف المجلس الوطني للشيخوخة على صياغة قانون المسنين الذي سينص على تعزيز حماية المسنين قانونياً. ويُعمم مشروع القانون على أصحاب المصلحة قبل عرضه على مكتب الوكيل العام.

- ٥٨- وينظر مكتب الوكيل العام حالياً في مشروع قانون يتناول بيوت إقامة المسنين. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، اعتمد البرلمان التعديلات المدخلة على قانون العنف المترلي، الذي ينص على حماية المسنين تحديداً.
- ٥٩- وبدأ مجلس الضمان الاجتماعي في بليز العمل بالمعاش غير الاكتتابي للنساء اللاتي بلغن عمرهن ٦٥ سنة فما فوق وللرجال الذين بلغ عمرهم ٦٧ عاماً فما فوق. ويدفع حالياً للأشخاص الذين تشملهم هذه الفئة ١٠٠ دولار شهرياً.
- ٦٠- ومنذ عام ٢٠٠٥، أنشأ برنامج تدعمه الحكومة - وهو برنامج التنمية الريفية في بليز الممول من الاتحاد الأوروبي - ائتمانياً للمسنين ونفذه. وبإمكان المسن الحصول على قروض في حدود ١٠٠٠ دولار أمريكي كعضو في مجموعة، أو كفرد في إطار تمويل مشاريع صغيرة في مجالي الزراعة والصناعات الحرفية. ويستهدف البرنامج المناطق الريفية التي تنتشر فيها نسبة عالية من الفقر مثل المقاطعتين الواقعتين في أقصى الجنوب وهما ستان كريك وتوليدو.
- ٦١- ونفذت حكومة بليز برنامج تأمين صحي وطنياً منذ عام ٢٠٠١. وتمثل الخدمات المقدمة إلى المسنين جزءاً لا يتجزأ من البرنامج الذي يمكنهم جميعاً من الحصول على الأدوية وخدمات إعادة التأهيل الأساسية مجاناً. لكن، لا يوجد برنامج صحي خاص بالمسنين ولا يوجد طبيب مختص بأمراض الشيخوخة وعلاجها في بليز، ولا يوجد تدريب في هذا الاختصاص.
- ٦٢- وتوجد في بليز ثلاث مؤسسات لإيواء المسنين لفترات طويلة. ويؤم هذه المؤسسات أساساً الأشخاص الذين يفتقرون إلى الدعم الأسري أو الذين لا يتوفر لديهم دعم أسري كافٍ؛ والأشخاص الذين يعانون من الفقر وعدم القدرة على رعاية أنفسهم بسبب المرض و/أو الشيخوخة. وتمول إحدى هذه المؤسسات تمويلًا كاملاً وتديرها حكومة بليز فيما تتلقى المؤسسات الأخرى التمويل عن طريق إعانات شهرية من الحكومة.

واو - حقوق السجناء

- ٦٣- في آب/أغسطس ٢٠٠٢، حوّلت حكومة بليز إدارة السجن المركزي في بليز إلى القطاع الخاص. وباتت مؤسسة كولبي تدير اليوم السجن المركزي في بليز، وهي منظمة غير حكومية لا تستهدف الربح. ومنذ استلام إدارة السجن، نفذت المؤسسة عدة برامج ترمي إلى إعادة تأهيل السجناء، مثل برنامج إعادة تأهيل المدمنين على المخدرات، وبرامج التعلّم وتقديم زمالات للسجناء.
- ٦٤- ونُفذ أول برنامج كامل لمكافحة الإدمان على المخدرات في السجن في عام ٢٠٠٥. ويتطلب البرنامج عزل السجناء عن التزلاء الآخرين في السجن وعن أفراد الأسرة لفترة ثلاثة أشهر. كما يكمل العملية النماء الروحي والبدني. وبعد التخرّج، يُطلق سراح التزلاء الذين يستوفون معايير الإفراج المشروط وإسقاط العقوبة. ويُنقل الآخرون إلى مبنى إعادة الإدماج في مركز إعادة التأهيل ليقضوا ثلاثة أشهر أخرى ثم يُسمح لهم بالعودة إلى أوساط عامة السكان.
- ٦٥- ويركز برنامج العدالة التصالحية على الحد من الأذى والمعاناة اللذين يتسبب فيهما المجرمون. ويشمل هذا البرنامج قيام الضحايا بزيارة السجناء لمقابلة المجرمين الذين لا تربطهم صلة بهم، ومناقشة مواضيع تتعلق بالجريمة وآثارها وبعملية المصالحة لتيسير حياة الضحايا.

٦٦ - وتتاح لتزلاء السجون المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية خدمات إسداء المشورة وعقاقير مضادات الريتروفيروسات مجاناً عن طريق وزارة الصحة.

٦٧ - ويُفصل القاصرون عن بقية نزلاء السجون الكبار في مرافقهم. ويوجد في مرفق السجن حالياً مبنيان كبيران - أحدهما يُستخدم كجناح للسكن أو النوم، والآخر يُستخدم لتناول وجبات الطعام أو لتنظيم الزيارات الأسرية. وتوجد في المبنى الثالث أربعة صفوف.

٦٨ - ويشمل نزلاء السجن كلاً من المحتجزين المؤقتين والسجناء المحكوم عليهم. ويُدرّب موظفو السجن العاملون في المرفق على إعادة التأهيل، وهم مؤهلون لإسداء المشورة إلى فرادى النزلاء. وللنزلاء الشباب برنامج أنشطة يومية يشمل صفوفاً تعليمية ومهنية؛ والدعم للنماء الشخصي والروحي؛ والمهارات الحياتية، والأنشطة الرياضية، والتمارين التدريبية البدنية، والصحة الشخصية، والتسلية، وإدارة الأوقات، والعبادة المسائية، تليه الأخبار المحلية وأنشطة إسداء المشورة.

رابعاً - التحديات والأولويات

ألف - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٦٩ - لا يزال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يمثل تحدياً رئيسياً تواجهه بليز. وفي بليز حالياً أعلى نسبة انتشار في أمريكا الوسطى وثالث أعلى نسبة في منطقة البحر الكاريبي. وبلغت نسبة الإصابة في نهاية عام ٢٠٠٧، ٢,١ في المائة.

٧٠ - وللاستجابة للتحدي الذي يشكله فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، اعتمدت بليز نهجاً تشاركياً متعدد القطاعات وأنشأت في شباط/فبراير ٢٠٠٠ الهيئة الوطنية المعنية بالإيدز وكلفتها بتنسيق استجابة بليز الوطنية. بما فيها تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية، وسياسات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتعبئة الموارد. وتتألف الهيئة الوطنية المعنية بالإيدز من ممثلين لمجموعات أصحاب المصلحة الرئيسية كافة، كمثل الوزارات الحكومية التي تضم وزارة الصحة، ووزارة التعليم، ووزارة العمل، ووزارة التنمية والسياحة، وقطاع الأعمال التجارية، والشباب، وسائر المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدينية، والمنظمات المجتمعية، وممثلين للجان المعنية بمكافحة الإيدز على مستوى المقاطعات. وتعمل مؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات المماثلة كشريكات تقنية للنظير الوطنية.

٧١ - وفي عام ٢٠٠٦، اعتمدت الحكومة سياسة وطنية لمكافحة الإيدز وسياسة وطنية لمكافحة الإيدز في مكان العمل. ومنذ ذلك التاريخ، أنشأت غرفة التجارة والصناعة في بليز تحالفاً يُعنى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واعتمدت دائرة الخدمة المدنية سياستها للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مكان العمل. وتعكف وزارة العمل حالياً على تعزيز وتوسيع تنفيذ هذه السياسة في موقع العمل في جميع أنحاء البلد. والغرض من هذه السياسة هو القضاء على الوصم والتمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتعزيز أنماط حياة صحية في مكان العمل.

٧٢ - وفي عام ٢٠٠١ استهلكت حكومة بليز برنامجها لمنع انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل للحد من مخاطر انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم الحامل المصابة إلى وليدها. وأدرج البرنامج في مصحات الصحة العامة

للحوامل على صعيد البلد لتعزيز أثره. وفي عام ٢٠٠٧ على سبيل المثال، ومن بين ٧٦٦ ٢ امرأة حامل تتلقى الرعاية قبل الولادة، كانت هناك ٥٤ امرأة مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتمكنت من تلقي علاج عقاقير مضادات الريتروفيروسات. وفي عام ٢٠٠٨، أُبلغ عن حالتين فقط في جميع أنحاء البلد نتيجة للعدوى العمودية، مما يدل على نجاح البرنامج.

٧٣- ويمثل التعليم والتوعية على المستوى العام جهداً متواصلاً. وفي إطار التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تواصل الحكومة وشركاؤها استعمال جميع الوسائل للتوعية بالمرض وتعزيز الحياة الصحية، بما في ذلك عن طريق حملات متعددة الوسائط، وخدمات الإرشاد والتوعية المباشرة، والمصححات والمعارض الصحية.

٧٤- وتظل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتحكم فيهما أولوية من أولويات حكومة بليز وتشارك وزارات عديدة في السياسة الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. وأثناء السنة الجارية تسعى وزارة الصحة، عن طريق برنامجها الوطني المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لتوسيع الاختبار المتعلق بالفيروس ليشمل جميع المراكز الأمامية الصحية الريفية لدعم برنامج منع انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل وكذلك امتداد الاختبار الذي لم يكن متوفراً سابقاً للمجتمعات المحلية الريفية. كما يجري تحليل إمكانية إدماج الخدمات المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية في نظام الرعاية الصحية أيضاً بمشاركة مؤسسات متعددة. والعمل الذي يجري في إطار البرنامج هو عملية تخطيط على المدى الطويل ترتبط باستيفاء الأهداف الإنمائية للألفية وكذلك المؤشرات العديدة الأخرى التي تتضمنها الاتفاقات التي وقع عليها البلد.

٧٥- وخدمات الدعم متاحة للأفراد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بما فيها في مجالات التعليم، والدعم العاطفي والمالي والبدني. وتتيح الحكومة العقاقير المضادة للريتروفيروسات، وتقدم مؤسسات مثل مؤسسة بليز للتنمية المستدامة وصندوق الأعمال التجارية للشباب التمويل الصغير للمشاريع التجارية الصغيرة الناشئة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما تقدم عدة منظمات غير حكومية، مثل "مؤسسة العيش بالأمل" Living with Hope Foundation و"التحالف ضد الإيدز" منحة مالية، ومجموعات دعم الأقران وغيرها من أنواع المساعدة.

باء - الشباب

٧٦- أفادت التقديرات السكانية في منتصف عام ٢٠٠٧ بأن نسبة ٤٩,٥ في المائة من سكان بليز لا تتجاوز أعمارهم ١٩ عاماً وأن نسبة ٦٥ في المائة من السكان هم دون ٣٠ عاماً. ورغم أن التسجيل الصافي في التعليم الابتدائي مرتفع نسبياً، تنتقل إلى المعاهد الثانوية نسبة تقل عن ٥٠ في المائة من الأطفال. وتتجاوز نسبة بطالة الشباب بكثير المعدل الوطني. ووفقاً لمعهد الإحصاء في بليز، يوجد ٩٠٠ ٨١ شاب تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ عاماً في بليز. وهذه الشريحة العمرية من السكان تمثل نسبة ٢٨ في المائة من إجمالي عدد السكان، يتردد منهم ٤٠ ٠٠٠ أو نسبة ٥٧ في المائة على المدارس، والبقية، وعددهم ٢٢ ٥٠٠ (بنسبة ٣٢ في المائة) يعملون، والآخرين، وعددهم ٧ ٥٠٠ (بنسبة ١١ في المائة) عاطلون عن العمل (حسب أرقام معهد الإحصاء في بليز). وفي الوقت ذاته، أصبح الشباب المتعرضون للخطر ضحايا حياة الجريمة والعنف والعصابات. وردت الحكومة بحزم على ذلك بتنفيذ برنامج "شباب المستقبل" و"توعية الشباب" لحمل الشباب على اتباع درب إيجابي بغية بناء مواطنة صلاح وعتاء.

٧٧- ويشترك المجتمع المدني كذلك في إيجاد فرص ترويجية إيجابية وآمنة للشباب. وتتيح هيئة "أنا وجيراني" أنشطة إغاثية منسّقة للنظراء لصالح أطفال الأحياء المحرومة. وتدير منظمة "4H" اثني عشر نادياً في جميع أنحاء بليز وهذه النوادي تلقن الشباب البليزي المتعرض للخطر مهارات في مجالات الزراعة، وتجهيز الأغذية، وتكنولوجيا البناء، ومؤخراً التنمية السياحية. كما تعمل منظمات غير حكومية أخرى مع الشباب في بليز وتشمل "خدمات تحسين الشباب"، و"جمعية الشابات المسيحيات"، و"جمعية بليز للحياة الأسرية".

٧٨- وفي عام ٢٠٠٥، أنشئت هيئة "شباب المستقبل" تحت رعاية وزارة الشباب لتنسيق برامج الشباب على الصعيد الوطني في ثلاثة مجالات رئيسية، هي: الحد من العنف والتثقيف والتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإدارة الشباب وخلق فرص العمل والمشاريع. وأثرت هيئة شباب المستقبل في حياة الآلاف من شباب بليز عن طريق دورات التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتدريب على مهارات العمل وما إليها.

٧٩- وفي عام ٢٠٠٨، أعادت الحكومة العمل ببرنامج توعية الشباب الذي يهدف إلى تمكين الشباب المعرضين للخطر والشباب المشاركين بالفعل في عصابات من اتباع نمط حياة بديل. ويركز البرنامج على خمسة مجالات رئيسية هي: تسوية التزاوج، وتطوير المهارات الحياتية، وخلق فرص العمل، وبرامج التنشئة الاجتماعية - الاتصال والبرامج التعليمية. وفي عام ٢٠٠٨، ترك البرنامج أثراً في ما يقرب من ١٢٧ ٢ شاباً، أو تدخل لديهم.

٨٠- وتسلم بليز بأن نماء الشباب قضية حيوية للتنمية الوطنية الشاملة. وتُتخذ تدابير نشطة لإشراك الشباب بطريقة تشاركية هادفة.

جيم - الإدارة الرشيدة

٨١- تعتقد حكومة بليز أن الإدارة الرشيدة، أي الإدارة المستجيبة والقابلة للمساءلة والشفافة، مسألة أساسية لبناء وتعزيز وإثراء ثقافة حقوق الإنسان. ويعرّف قانون منع الفساد أشكال الفساد ويتضمن شكلاً من أشكال الحماية للموظفين العامين والمواطنين الذين يبلغون عن أعمال الفساد. ومن بين المؤسسات التي أنشئت للإسهام في الإدارة الرشيدة "هيئة النزاهة" المكلفة بتنفيذ اشتراطات الكشف المالي بالنسبة إلى الأشخاص العاملين في الحياة العامة والقيام عند الاقتضاء بتحقيقات في الانتهاكات المزعومة لقانون منع الفساد.

٨٢- وزاد قانون منع الفساد الجديد، الذي بدأ نفاذه في شباط/فبراير ٢٠٠٨، من عدد الجرائم، وزاد من الغرامات لتبلغ ٢٥ ٠٠٠ دولار، ووسّع النطاق ليشمل الموظفين العامين والأشخاص العاملين في القطاع الخاص. كما أنشأ القانون أمانة دائمة لهيئة النزاهة وهو يتيح الحماية للمبلغين.

٨٣- وتوفّر ثلاث مؤسسات دعامة هامة للإدارة الرشيدة وهي: المراقب العام للحسابات، والمتعهد العام، وأمين المظالم. والمراقب العام للحسابات مسؤول عن تدقيق حسابات جميع المبالغ في "الصندوق الموحد". ويراقب المتعهد العام منح وتنفيذ العقود العامة ويُجري تحقيقات في مزاعم الإخلال عند الاقتضاء. أما وظائف أمين المظالم، فقد ورد وصفها أعلاه.

٨٤- وتسعى الحكومة إلى البناء على هذا الهيكل الأساسي من الإدارة الرشيدة فاعتمدت مقترحات لإدخال عدة إصلاحات هامة شملت تحديد ولايات رؤساء الوزارات، وإزالة الأغلبية الحكومية في مجلس الشيوخ، وإمكانية إقالة الوزراء، والإبلاغ المنتظم والمفصل عن الأموال العامة، وتعديل قانون حرية الإعلام لحظر سرية العقود والاتفاقات.

٨٥- وفي عام ٢٠٠٢، أصبحت بليز دولة طرفاً في اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد. تشارك بنشاط في آلية متابعة تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، وقدمت تقريرين عن تنفيذ الاتفاقية في بليز.

دال - حقوق الشعوب الأصلية

٨٦- يمثل شعب مايا الأصلي في بليز نسبة تناهز ٨,٩ في المائة من سكان البلد ويقوم أساساً في مقاطعة توليدو الجنوبية. وبادرت مجتمعات المايا المحلية لبليز الجنوبية عن طريق تحالف زعماء المايا، إلى تقديم عدة مطالبات/شكاوى ضد حكومة بليز بسبب عدم حماية حقوق المايا، ولا سيما حقهم في امتلاك الأرض. وقدّم التحالف المطالبات/الشكاوى إلى الهيئات التعاهدية الدولية لحقوق الإنسان.

٨٧- وأثار التحالف جوانب القلق في لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ولجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري ولدى المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية في الأرض. وقدّمت الحكومة، كلما أمكن ذلك، معلومات عن التدابير التي اتخذتها لحماية حقوق المايا.

٨٨- وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أصدرت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان التقرير رقم ٠٤/٤٠، الذي تضمن بعض التوصيات المقدمة إلى حكومة بليز فيما يتعلق بقضية "المجتمعات المحلية الأصلية للمايا في مقاطعة توليدو ببليز". وتلقت حكومة بليز التقرير وحلّلته، لكن لم تُنشأ آلية لتنفيذ توصيات اللجنة.

٨٩- ونتيجة لذلك، سعت قريتا كونيخو وسانتا كروز لاعتراف محكمة بليز العليا بحقوقهما. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، اعتبرت المحكمة العليا في بليز أن لسكان المايا المقيمين في هاتين القريتين في مقاطعة توليدو حياة عرقية للأراضي التي يحتلونها. وتتماثل هذه الاستنتاجات مع التوصيات الصادرة عن لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والخاصة بتحديد ممتلكات المايا المجتمعية أو رسم حدودها أو إصدار شهادات ملكية بشأنها أو غيرها من الوسائل لحمايتها وفقاً للاستعمال والممارسة العرفيين. لكن التفاوت يكمن في أن توصية اللجنة تتعلق بمقاطعة توليدو بأكملها بينما يقتصر الحكم الصادر عن المحكمة العليا على قريتي كونيخو وسانتا كروز. ولم تطعن الحكومة في قرار المحكمة العليا وهي تلتزم باحترامه. ومنذ صدور حكم المحكمة العليا، اجتمع ممثلو الحكومة برئاسة مفوض الأراضي والمسح مع المجتمعات المحلية المتضررة ثلاث مرات.

٩٠- وفي أعقاب الانتخابات العامة التي نُظمت في شباط/فبراير ٢٠٠٨، أصدرت الحكومة الجديدة في الشهر التالي أمراً بالتوقف والكف موعزاً إلى جميع الوزارات الحكومية "بالتوقف عن القيام بجميع الأنشطة و/أو العمليات أو غيرها من الأعمال التي تتعلق بأراضي مقاطعة توليدو، ولا سيما الطرائق الواردة في الأمر الصادر عن المحكمة العليا دون أن يقتصر المنع على تلك الطرائق، في انتظار إصدار تعليمات أخرى عن آليات التنفيذ". وعُدّل الأمر لاحقاً لينطبق فقط على الأراضي التي تحتلها وتستخدمها عادةً قريتا سانتا كروز وكونيخو.

- ٩١- وواصلت الأطراف الحوار لوضع إطار عمل يحظى بموافقتها من أجل تنفيذ الحكم الصادر في قضية كال. لكنها لم تتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الموضوع، ولا تزال تتبادل المراسلات.
- ٩٢- وفي ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، التقى المدعي العام في بليز، باسم حكومة بليز، بممثلي مجموعات مايا ومستشارها القانوني وأبلغهم بعزم الحكومة على الامتثال للحكم الصادر عن المحكمة. ووافقت الأطراف على مواصلة الاجتماعات لوضع إطار عمل لتنفيذ الحكم السالف الذكر بما في ذلك رسم الحدود.
- ٩٣- وتقدمت ثمان وثلاثون قرية أخرى في مقاطعة توليدو بدعوى مماثلة إلى المحكمة العليا سعياً لاعتراف المحاكم بحقوق المايا العرفية في ملكية الأراضي في هذه القرى.

هاء - المعوقون

- ٩٤- التزمت الحكومات المتعاقبة بإدماج المعوقين في المجتمع وإتاحة الدعم اللائق لعلاجهم. وشمل الالتزام كذلك تعهداً بزيادة توعية الجمهور بحقوق المعوقين واحتياجاتهم والاعتراف بهم كمواطنين متساوين مع الآخرين.
- ٩٥- ويقدر، حسب تعداد السكان لعام ٢٠٠٠، أن نسبة الأشخاص الذين يعانون من شكل أو آخر من الإعاقة في بليز تبلغ ٦ في المائة من السكان أو ١٣ ٧٧٤ شخصاً.
- ٩٦- ولا يوجد في بليز قانون يتناول قضايا المعوقين تحديداً. لكن قانون دستور بليز، وقانون العنف المتري، وقانون الأسرة والطفل، وقانون التعليم، تتناول القضايا ذات الصلة بالمعوقين.
- ٩٧- وكلف وزير التعليم المدارس بإدماج الأطفال المعوقين في المدارس العادية كلما أمكن ذلك.
- ٩٨- وتضطلع وحدة التربية الخاصة في وزارة التعليم بدور حيوي في إيجاد فرص تعليمية للأطفال المعوقين. ويتمثل هدفها في الإشراف على إدماج وتعليم جميع الأطفال ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة في بليز. وتعمل الوحدة بالتعاون مع منظمات العاملين في المدارس والمنظمات الأسرية والمنظمات الدينية والمنظمات غير الحكومية، على تطوير مجتمعات مدرسية شاملة تنمي وتقدر مختلف احتياجات التعليم لدى جميع التلاميذ. ووضع منهاج لتدريب المعلمين على احتياجات التربية الخاصة في جامعة بليز، وتنظم الوحدة حلقات عمل بطلب من مديري المدارس والمشرفين عليها وموظفي المقاطعات.
- ٩٩- وتتعاون الوحدة مع مجلس بليز لذوي العاهات البصرية، لدعم الأطفال المكفوفين وضعاف البصر في المدارس في جميع أنحاء البلد. وتقدم المشورة للمعلمين بشأن الاستراتيجيات التي يمكن أن تدمج الطفل الذي يعاني من عاهة بصرية دمجاً فعلياً في الصفوف العادية. وتحوّل الكتب المدرسية إلى كتب البنط الكبير وإلى لغة بريل من جانب مجلس بليز لذوي العاهات البصرية. بمساعدة متطوعين يمسحون الكتب المدرسية ويحرقونها.
- ١٠٠- وتُتناول خدمات الأطفال المعوقين بصورة غير مباشرة في برنامج صحة الأم والطفل التابع لوزارة الصحة. وتوفر المنظمة غير الحكومية "CARE-Belize"، خدمات مجتمعية لإعادة تأهيل الأطفال من الولادة حتى بلوغهم ست

سنوات. وتوفر خدمات خاصة للأطفال المعوقين عندما ينظم الأخصائيون الزائرون مصحات سنوية ويختارون مرشحين لعلاجهم في الخارج.

١٠١- وتكمن التحديات التي يواجهها المعوقون في عدم وجود قانون خاص بعلاجهم. وقليلون هم الأشخاص المعوقون العاملون في القطاعين العام والخاص. ولم تهيأ المباني العامة بعد لاستقبال الأشخاص الذين يعانون من بعض الإعاقات البدنية. كما أن وسائل النقل العامة غير ملائمة للمعوقين.

واو - التعليم

١٠٢- تلتزم حكومة بليز بأن تكفل لكل مواطن بليزي فرصة تأكيد حقه في التعليم. وجعلت الحكومات المتعاقبة من تطوير التعليم مجالاً يحظى بالأولوية، وخصصت له نسبة ٢٥ في المائة من الميزانية.

١٠٣- والتعليم الابتدائي في بليز مجاني عادة، رغم وجود بعض التكاليف المرتبطة به مثل شراء الأزياء اللازمة، والرسوم التي تفرضها المدارس ودفع ثمن الكتب المدرسية حتى عام ٢٠٠٨. ففي عام ٢٠٠٨، بدأت الحكومة بتنفيذ برنامج لتوفير الكتب المدرسية مجاناً لجميع التلاميذ في المدارس الابتدائية على الصعيد الوطني. وفي عام ١٩٩٣، بادرت الحكومة إلى توفير منح لجميع المدارس الثانوية التي تتلقى مساعدات في شكل منح في بليز لتغطية نفقات تسجيل التلاميذ في المعاهد الثانوية.

١٠٤- وفي الميزانية الحالية خصصت حكومة بليز اعتمادات هامة لضمان توفير التعليم، بما فيها ٣ ملايين دولار في شكل منح مدرسية للسنة الأولى من التعليم الثانوي، و١,٥ مليون دولار كمنح جامعية للتعليم العالي، ومليون دولار لتوفير الكتب المدرسية لتلاميذ المدارس الابتدائية، وزيادة قدرها ١,٥ مليون دولار لجامعة بليز و٣ ملايين دولار لاستكمال وتحسين مشروع التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين.

١٠٥- والتعليم إلزامي لكل شخص يتراوح عمره بين ٥ أعوام و١٤ عاماً. ويقضي قانون التعليم في بليز بواجب الأبوين في السهر على التحاق الطفل الذي بلغ سن الدراسة ولم يستكمل التعليم الابتدائي بالمدرسة على نحو منتظم. وبموجب القانون نفسه، يحول كبير موظفي التعليم إصدار "أمر التحاق بالمدرسة" يطالب فيه الأبوين بتسجيل الطفل كتلميذ في إحدى المدارس. كما يقضي القانون بعقوبات في حالة عدم الامتثال لذلك. ولأغراض إنفاذ القانون، يُعيّن عدد ملائم من الموظفين في "وحدة التغيّب عن المدرسة بدون إذن" يشرفون على حضور التلاميذ في المدارس.

١٠٦- ولا يزال نظام التعليم في بليز يواجه تحديات هامة، ولا سيما استكمال الدروس ومعدلات الانتقال من صف إلى آخر. ولا تستكمل نسبة ١٠ في المائة من الأطفال التعليم الابتدائي، وبلغت نسبة التسجيل الصافية في التعليم الثانوي أثناء العام الدراسي ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ٤٥,٣ في المائة، ٥٩,٧ في المائة منها استكملوا منهاج التعليم الثانوي. وبالتالي تبذل جهود دؤوبة في مجالي مقاومة التغيّب عن المدرسة بدون إذن وجعل التعليم متاحاً للجميع. وستتخذ الحكومة كذلك تدابير حازمة لضمان توفير التعليم الجيد، كقيام وزارة التعليم بعمليات تفتيش لضمان جودة التعليم ومطالبة المدارس بالتخطيط لتحسينها وتنفيذ هذا التحسين ومتابعته.

خامساً - توقعات الدولة

ألف - بناء القدرات

١٠٧- من أجل تعزيز فهم حقوق الإنسان وتطبيقه عملياً، من اللازم مواصلة التثقيف بهذه الحقوق في كل من القطاعين العام والخاص. وحددت الحكومة الحاجة إلى مواصلة بناء القدرات على المستوى التقني وعلى مستوى السياسات في جميع فروع الحكومة من أجل ضمان تطبيق نهج يقوم على الحقوق في جميع مراحل عمليات صنع القرار والتخطيط، وبخاصة في مؤسسات المواجهة بغية تحسين تحديد احتياجات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجتها.

باء - المساعدة التقنية

١٠٨- تحتاج بليز إلى المساعدة التقنية في عدة مجالات، بما فيها التثقيف بحقوق الإنسان، ورصد حقوق الإنسان، وتقديم تقارير عن أعمال حقوق الإنسان إلى الهيئات الدولية. وبالإمكان تنظيم حملة تثقيف مستدامة وفعالة في مجال حقوق الإنسان تُتاح لجميع البليزيين وذلك بفضل المساعدة التقنية.

١٠٩- كما التمسست بليز تلقي المساعدة التقنية على إعداد تقاريرها الوطنية المقدمة إلى مختلف هيئات المعاهدات. فقد واجهت بليز، بصفتها دولة صغيرة ذات موارد بشرية محدودة، صعوبات في الجهود التي بذلتها عند إعداد وتقديم تقارير في حينها بشأن تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان العديدة التي هي طرف فيها.

١١٠- ومن أجل تحسين رصد أثر التدابير القائمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ستستفيد بليز من تقديم مساعدة لها في مجال تنفيذ نظام جمع بيانات ملائم وسهل الإدارة.

Notes

¹ Belize Constitution, Part V, Section 44(2).

² Petit, Juan Miguel. Trafficking in Persons in Belize 2004. International Organization for Migration. Islin, Brian Assessment for the Institutional Strengthening of the response to Human Trafficking, 2007. Inter American Development Bank.
